دور المؤسسات في (تعزيز أو هدم) القيم الأجتماعية وانعكاسها على الاستقرار السياسي

The role of institutions in (promoting or undermining) Social values and their impact on political stability

م.م. زينب سمير عبد العالي

وزارة التربية – مديرية الكرخ الثانية

zainabalshkrch@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٣/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/١٧

الملخص:

تُعد القيم الانسانية أحد اهم العوامل التي ينجم عنها استقرار الدول من عدمها، فهي تأثر تأثيراً بالغاً في طبيعة سلوك الفرد لما لهذا السلوك من انعكاس على التفاعلات التي تنجم عن النظم الاجتماعية في البلدان المختلفة. كما ان للقيم بمختلف انواعها وانظمتها وسماتها تكاد تختلف من بلداً الى اخر تبعاً لطبيعة المجتمعات المختلفة في العالم، فما قد يعد قيمة اساسية في بلدا ما، يعد قيمة ثانوية في بلداً اخر، وما تعد قيمة ثابتة قد تعتبر قيمة متغيرة في مكاناً اخر، وذلك يعتمد على حضارة البلدان ونشأتها ناهيك عن سمات المجتمع وسايكولوجيته وكذلك ابعاده التاريخية والجغرافية والسياسية والثقافية. وتسعى الدول الى تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي كهدف استراتيجي وضرورة ملحة، تأثر في امن وطمأنينة الفرد وتبعث فيه روح الثبات النفسي والقدرة على الخلق والابداع بما يحمله من نوازع ورغبات في التطور والارتقاء تبعاً للحاجات المتجددة للأنسان. وترتبط القيم الاجتماعية مع عامل الاستقرار بعلاقة طردية تتمثل في القدرة على تحقيق الاستقرار من خلال ترسيخ وتعزيز القيم الايجابية في المجتمع ونبذ القيم السلبية، لاسيما ان المعادلة هذه تتطلب جهداً مشتركاً يقوم على دعامتين مهمتين هما المجتمع والحكومة، وبالتالي في استقرار بلداً ما قد يعتمد بدرجة كبيرة على نمط القيم الاجتماعية السائدة فيه، ودرجة وعيه ورقي ثقافته.

وفي العراق فقد مر بمفاصل تاريخية مهمة ومحطات كان لها الاثر البالغ في تحديد وبلورة مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والتي ساهمت وبشكل ملحوظ في خلخلة استقراره الداخلي الى حداً ما، فمنذ حقب تعاقب الاحتلال العثماني والفارسي المتبادل الى نشوء وتأسيس الدولة العراقية بنظامها الملكي ومن ثم تعاقب الحقب الجمهورية وصولاً الى فترة ما بعد الاحتلال الامريكي وما تلاه من احداث سياسية واجتماعية وثقافية، قد اثر وانعكس على طبيعة تبلور قيمه الاجتماعية انعكس بدوره على طبيعة الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بشكل سلبي نسبياً، بالاضافة الى التراكمات والتقاليد التي تولدت جراء حقب الاستعمار بكافة اشكاله والوانه نتيجة السياسات الاستعمارية كذلك حقب الاستبداد والدكتاتورية والتي أسست لنمط من ثقافة الخضوع والانبطاح كما جاء في مصادر عديدة مثل علي الوردي وحنا بطاطو.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، القيم، العراق، السلطات، الاستقرار السياسي.

Abstract:

Human values are one of the most important factors that determine the stability of countries. They have a profound impact on the nature of individual behavior, as this behavior is reflected in the interactions resulting from social systems in different countries. Values, with their various types, systems, and characteristics, differ from one country to another depending on the nature of different societies in the world. What may be considered a basic value in one country is considered a secondary value in another country, and what is considered a fixed value may be considered a variable value in another place. This depends on the civilization and origins of countries, not to mention the characteristics of society and its psychology, as well as its historical, geographical, political, and cultural dimensions. Countries seek to achieve internal and external stability as a strategic goal and an urgent necessity that affects the security and reassurance of the individual and instills in him a spirit of psychological stability and the ability to create and innovate, with what it carries of tendencies and desires for development and advancement according to the renewed needs of man. Social values are directly linked to the stability factor, which is the ability to achieve stability by establishing and strengthening positive values in society and rejecting negative values, especially since this equation requires a joint effort based on two important pillars: society and government. Thus, the stability of a country may depend to a large extent on the pattern of social values prevailing in it, the degree of its awareness, and the sophistication of its culture.

In Iraq, it has gone through important historical junctures and stations that had a profound impact in defining and crystallizing a group of political and social values that contributed significantly to destabilizing its internal stability to some extent. Since the eras of successive Ottoman and Persian occupation to the emergence and establishment of the Iraqi state with its monarchy, and then the successive republican eras, up to the period after the American occupation and the political, social and cultural events that followed, it has affected and reflected on the nature of the crystallization of its social values, which in turn was reflected on the nature of the governments that succeeded one another in ruling Iraq in a relatively negative way, in addition to the accumulations and traditions that were generated as a result of the eras of colonialism in all its forms and colors as a result of colonial policies, as well as the eras of tyranny and dictatorship, which established a pattern of culture of submission and prostration, as stated in many sources such as Ali Al-Wardi and Hanna Batatu.

Keywords: Institutions, Values, Iraq, Authorities, Political Stabilization.

أهمية البحث: تبرز اهمية الدراسة في ان للقيم بشكل عام والقيم الاجتماعية بشكل خاص دوراً مهماً في الوقوف على اسباب سلوك المجتمع لمنحاً معين، فللقيم الاجتماعية دورها الفاعل في المجتمع العراقي، من حيث اختلاف جانب كبير من تلك القيم باختلاف المكونات المؤلفة للمجتمع، فقد اثر متغير الاحتلال بعد العام ٢٠٠٣ على منظومة القيم الاجتماعية بشكل سلبي كان له الوقع الاكبر على عملية تحقيق الاستقرار السياسي، فالجانب السايكو – سوسيولوجي قد القى بظلاله على النخب السياسية في رسم وتطبيق العديد من السياسات التي تصب في خانة ترسيخ القيم السلبية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومازالت تلك القيم احد اهم اسباب الاخفاق في ايجاد منظومة حكم رشيد منذ العام ٢٠٠٣ لحد كتابة هذه السطور، لاسيما ان العراق ومنذ ذلك العام لم يشهد استقراراً امنياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً الا بشكل هامشي ما يرجح الفرضية القائلة بوجود علاقة وتاثير مهم بين القيم الاجتماعية والاستقرار السياسي في العراق، لذلك حاولنا ان نسلط الضوء على طبيعة تلك العلاقة وتبيان اسبابها ودوافعها والوقوف على جملة من الاستنتاجات والحلول لمحاولة ايجاد وسائل واليات تعزز من القيم الاجتماعية الايجابية لتنعكس بدورها على البيئة الحاضنة وصولاً الى حالة من الاستقرار السياسي في العراق.

أشكالية البحث: تندرج اشكالية الدراسة في بعدين مهمين الاول يتمحور حول سايكولوجية وطبيعة شخصية المجتمع العراقي وما تحمله تلك الشخصية من قيم وافكار تأسست نتيجة للتضادات التاريخية والجغرافية والسياسية والثقافية والتي نجم عنها متناقضات كثيرة ومتشعبة، اما البعد الثاني فيكمن في الكيفية التي تؤثر بها تلك القيم على طبيعة الاستقرار السياسي من حيث العوامل المتغيرة في القيم الاجتماعية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣.

فرضية البحث: تكمن فرضية الدراسة في الاتي: ان للقيم الاجتماعية اثر بالغ في تحديد طبيعة سلوك الفرد ضمن اطار المجتمع العراقي، وان لذلك السلوك المبني على تلك القيم انعكاساً على طبيعة الاستقرار السياسي بشكل يتناسب طردياً مع نوع وتغير القيم، ان التغيير الذي حصل في العام ٢٠٠٣، قد ابرز قيماً اجتماعية سلبية اثرت بشكل سلبي على طبيعة الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

منهجية البحث: لأجل ايجاد ارضية علمية واكاديمية في دراستنا، ولأجل اثبات فرضية الرسالة من خلال وسائل ايضاحية، لاسيما ونحن بصدد البحث في احد الموضوعات المتعلقة بالعلوم الانسانية وهي العلوم السياسية، فقد استخدم الباحث المنهج النظمي لتبيان المدخلات التي تطرأ على النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي خلال الحقبة التاريخية المدرجة في عنوان الدراسة، ومن ثم ما يطرأ عليها من تفاعلات ومؤثرات كعملية (Processing) واخيراً ما ينجم عنها من مخرجات ضد/ او لصالح تحقيق الاستقرار السياسي، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية كأدلة واثبات لبعض مفاصل وموضوعات متعلقة بالدراسة وكذلك تحليل ووصف طبيعة الفرد العراقي سايكولوجياً وكلاعب لعدة ادوار في اطار المجتمع الواحد، واخيراً فقد استخدم الباحث المنهج البنائي – الوظيفي والذي يقدم لنا أطاراً وظيفياً لمعالجة العديد من القيم الاجتماعية التي تؤثر في الاستقرار السياسي بشكل سلبي.

هيكلية البحث: تتضمن هيكلية البحث من مطلبين جاء الاول منه في عنوان علاقة السلطة التنفيذية بالقيم الاجتماعية ومطلب ثاني حمل عنوان المؤسسات غير الرسمية وأثرها في القيم ثم الخاتمة.

المقدمة:

تُشكل المؤسسات الدينية والتعليمية والاعلامية في العراق اطاراً حيوياً لصياغة القيم الاجتماعية وتوجيهها مما ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة الاستقرار السياسي، وفي ظل التحولات التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣، برزت أشكالية العلاقة بين المؤسسات وقدرتها على تعزيز قيم التماسك الاجتماعي او اضعافها، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية.

وفي عصر العولمة والترويج للأنظمة الديمقراطية وتداعياتها وعملية مأسسة العديد من الحريات وتوابعها، فقد تلعب المؤسسات دوراً محورياً في عملية تعزيز او هدم القيم التي يتبناها اي نظام سياسي، وفي العراق فقد مر بحقب تاريخية وفترات حكم اختلفت باختلاف الدوافع والرؤى والحيثيات والظروف التي تشكلت تلك الحكومات على اساسها، ولا مناص من التأثير التي تطبعه تلك المؤسسات في عملية تشكيل تلك القيم (الاجتماعية خاصة) على انظمة وقواعد ونسق التفاعلات داخل المجتمع العراقي.

المطلب الاول: علاقة السلطة التنفيذية بالقيم الاجتماعية

تقوم السلطة التنفيذية في اغلب النظم البرلمانية على المبدأ القائل بفصل منصبي رئيس الدولة سواءاً كان (ملكاً او رئيس جمهورية) من طرف، ومن طرف اخر رئاسة الحكومة، بحيث يكون رئيس الدولة او الملك غير مسؤول مسؤولية تنفيذية مباشرة، حيث تقع المسؤولية السياسية الكاملة على عاتق الوزارة بصورة تضامنية، كذلك يختلف نطاق المسؤوليات الجنائية باختلاف نوع النظم البرلمانية بين ملكي وجمهوري، ولا يقتصر تطبيق النظام البرلماني على الدول ذات الانظمة الملكية على الرغم من نشأته في ظل النظام الملكي الانكليزي، بل يمكن تطبيقه والاخذ به في الدول ذات الانظمة الجمهورية مثل العراق، ونظراً الى ان رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يتمتع بصلاحيات واسعة (تنفيذية) على غرار الحكومة لذلك فانه لا يتحمل مسؤولية كبيرة تذكر سواء كان ملكاً او رئيس جمهورية بحسب الصلاحيات التي يمنحها الدستور[١].

وتعتبر الحكومة الطرف الثاني في السلطة التنفيذية وهمزة الوصل بين رئيس الدولة والبرلمان، وتتكون من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، والاخيرة صاحبة السلطة الفعلية والمهيمنة على ادارة شؤون الدولة، ما يترتب عليها مسؤوليات كثيرة امام البرلمان [٢].

ان التقدم لم يطرأ في العامل الا عندما برز من القادة من يُسخر السلطة السياسية بالأساس لصالح الطبيعة الانسانية التي تمكن الاخرين وتحسن ظروف حياتهم وحقوقهم الاساسية، فالتعامل مع السلطة وفهمها ينطلق من مدرستان، الاولى تؤمن بضرورة التركيز على ابعادها الانسانية وقيمها الممكنة فتكون خادمة لسنن التغير والعدالة بين الناس، وتقابلها مدرسة اخرى تؤمن بأسلوب ميكافيلي هرمي هادف الى الحد من تمكين الافراد والمجتمعات والساعي لإبقائها ضعيفة مفككة لأطول مدة ممكنة، الاسلوب الميكافيلي هدفه ابقاء السلطة في يد فئة محددة لأطول مدة ممكنة، وهو غير خاضع لرقابة او محاسبة، دون ادنى التفات لنتائج ذلك على الاستقرار البعيد الامد والمجتمع والبلاد، مثل سلطة القذافي مقابل سلطة مانديلا[٣].

لقد بات المجتمع (وفي ظل التطورات الدولية الحديثة بما يحمله من مضامين ديمقراطية) يمثل البعد الاقوى الذي يشغل موقعاً في مواجهة الدولة، كما لو كان في تضاد صريح معها، فبات هو المتحكم في مجريات الامور السياسية، وللجماعات الاجتماعية التي تشكله الاثر البالغ في سير عمل السلطة التنفيذية، فالسياسة تتأثر بالواقع الاجتماعي أكثر مما تؤثر هي فيه [٤].

ولا يتكون النسق السياسي للسلطة التنفيذية فقط من المؤسسات المترابطة والمتناسقة والتي تشكل نظامه السياسي، كونه يشمل على المؤسسات التي لها علاقة بمختلف عناصر النظام الاجتماعي والذي ينعكس فهمه لذاته بشكل عام في مسلماته، وفي كيفية تعامل الاطراف المختلفة داخله بعضها مع البعض الاخر، فثمة علاقة وثيقة بين البنيان الاجتماعي والسلطة السياسية التنفيذية، فتلك السلطة مركبة من مجموعة الافراد والجماعات والتي تمثل قدرة الدولة وقوتها، وهي المادة التي تتكون منها مؤسسات النظام السياسي، كما ان المجتمع هو ما ترمي السلطة التنفيذية تحقيق اهدافه ومصالحه واحتياجاته، ولذلك فلا تكون عملية بناء مؤسسات سياسية قضية شكلية او قضية قانونية بحته، بل المغزى من وراء تشكيلها ان يكون الحكم من خلال قوانين واجراءات وقيم معروفة مقدماً تصدر عن المؤسسات وهي اساس التعامل بين صناع القرار والمجتمع، وهذه المؤسسات تُعد قنوات اتصال وادوات تعبير عن مصالح واراء القوى الاجتماعية المختلفة ومساحة الخلاف والتفاعل السياسي والفكري واداة للتعبير السلمي بينهما[٥].

ان كل من علم الاجتماع وعلم السياسة على الرغم من اختصاصهما بمواضيع معينة، الا انهما يعالجان موضوعاً مشتركاً يتمثل في السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي، وبناءاً عليه فان السوسيولجيا تتمركز في الترابطات القائمة بين البنى الاجتماعية وبين السياسة، وبينها وبين المؤسسات السياسية التي مشكلتها الرئيسة تكمن في استقرار المجتمع، وهو الذي يتأتى من خلال ايجاد المؤسسات السياسية المستقرة، والتي هي في واقعها بنية اجتماعية وتؤثر كذلك في البنية الاجتماعية غير السياسية اللذان تأسسا نظرياً على الفكر الاجتماعي والفكر السياسي[٦].

ويتمتع النظام السياسي بقدرات تتعلق بإدائه وسلوكه والتي من خلالها يتم قياس معدلات الاداء للأجهزة في ذلك النظام، والتي من ضمنها السلطة التنفيذية، والتي يُستدل منها معرفة مدى الفرق بين الانظمة السياسية المختلفة وهي [٧]:

١. **القدرات التنظيمية:** وتشمل قدرة النظام على ضبط سلوك الاجتماعي لعلاقات الافراد والجماعات، وتوجيهه باتجاه خدمة استقرار النظام، ونشاطات الحياة السياسية، وخدمة مصلحة الدولة، والمصلحة العام للمجتمع ككل.

٢. **القدرات الاستخراجية:** وتتمثل في قدرة السلطة على تعبئة الموارد المختلفة وتحريكها مادياً وبشرياً من البيئة الاجتماعية او الخارجية للنظام، وهي تمثل معدل الناتج القومي للبلد.

٣. **القدرات الاستجابية:** وتكمن في قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمدخلات الجديدة التي تثيرها الاوضاع والمتغيرات الناشئة فتتخذ سياسات وقرارات ملائمة وتقاس بمدى الاستجابة من قبل السلطة للمطالب المختلفة.

٤. **القدرات الرمزية:** وتشمل القدرة على الاستخدام الرمزي مثل (الاستعراضات والشعارات العسكرية والنخب الدينية وغيرها) والتي تنساب من النظام السياسي الى المجتمع والبيئة الدولية لتعبئة التأييد وترسيخ الاستقرار الداخلي.

٥. **القدرات التوزيعية:** وتشمل قدرة النظام على توزيع الموارد والقيم والخدمات على الافراد والجماعات في المجتمع الواحد مع مراعاة المساواة وتحقيق العدل الاجتماعي، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال ميزانية الدولة وكيفية الانفاق الحكومي.

ويمكن ملاحظة مدى ارتباط العلاقة بين السلطة التنفيذية والقيم الاجتماعية من خلال البعد السوسيولوجي(*) للأفراد القائمين على اركان السلطة التنفيذية والمحركين الرئيسيين لنشاطها.

وقد تكونت السلطة التنفيذية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من مجموعات لها جذورها الاجتماعية والطبقية والفكرية والعقائدية، وان كانت قد ظهرت بشكل منتظم ضمن احزاب سياسية بحسب مفردات الديمقراطية التوافقية وحكومة الوحدة الوطنية التي بينت قسمات النظام الرئيسية، الا ان السمة المميزة لتلك الجماعات انها كانت متقابلة ومتميزة بشكل لا يكاد يجمعها جامع في الاطار الذي وضعت فيه وهي السلطة المؤسسة، وانما كان لكل منها اطارها الخاص بها، وهذا ما يستدعي الخوض في طبيعة التضامن بين تلك الجماعات وطبيعة الشعور بالانتماء الى النظام السياسي والى الوطن اللذان يغطيان مجموع النشاط الانساني(٨).

فلابد اذن وانطلاقاً من هذا المنظور من تعزيز الشعور بالانتماء الكلي والذي يرجع الى مجموع الافراد والجماعات الاجتماعية التي تدخل في تركيب تلك السلطة المؤسسة، فهو يتوقف على مقدار شعورها بالانتماء الى وطن واحد وشعب واحد ودولة واحدة تشتمل الكل في احتواءها للمجموع ونظام سياسي واحد تلتزم بقوانينه وتشريعاته بصورة طوعية، مع وجود هذا الاستعداد يمكن تنمية هذا الشعور والوصول به الى مراحل متقدمة، واما مع شعور كل جماعة اجتماعية انما هي حقيقة الشعب واصله بل هي عينه، فهذا يعني اننا سنكون امام شعوب ودول وانظمة سياسية ومفاهيم متعددة للسيادة والاستقلال بعدد الجماعات الداخلة في تركيب تلك السلطة، او الارغام، والنتيجة الحتمية لهذا الواقع تعدد الاراضي التي تقطنها تلك الشعوب والامم والدول والانظمة السياسية المفترضة(٩).

ان اي مجتمع سياسي لا يكون قابلاً للاستمرار في الحياة من دون استبطان حد ادنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة في آن واحد بشرعية الحكومة التي تحكم، وصحة التماثل بين الافراد والمجموعات المتضامنة ويكفي في تلك المعتقدات ان تنتزع الانتماء لأحداث نوع من التفاعل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة ، والذي يتجاوز كونه مجرد تجميعاً للمتناقضات لكي تتحقق المشاركة الرسمية التي تستهدف احتواء الصراع الاجتماعي في اطار النظام السياسي القائم بحيث يظل النظام السياسي محافظاً على استقراره، ومع ذلك فسوف نرى المعارضة التي لا ترى لها قنوات طبيعية في الابنية السياسية القائمة لا تتجه فقط الى محاولة تغيير السياسة المعمول بها، وانما تتحدى كذلك النظام

السياسي، وكان من المفروض ان تعلو سلطة الدولة فوق كل سلطة اخرى داخلها، فأياً كانت المجتمعات الصغيرة داخل مجتمع الدولة واياً كانت لتلك المجتمعات من سلطات فان الدولة تسمو عليها وكان من المفروض بتلك الجماعات اجابة الدولة عند التعارض(١٠).

والعراق كغيره من الدول التي تتميز بالتنوع والتعدد، يحمل خصوصية التنوع العرقي والطائفي، فهو مجتمعاً يتكون من مجموعة من الجماعات الانسانية الاجتماعية المحلية لكل واحد منها عاداتها وتقاليدها وقيمها واحكامها الاجتماعية والاهداف المشتركة المتبادلة التي تجمعها، والتي يمكن ان تكون اساسها الدين واللغة والتاريخ لتتكون لدينا شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي قام الانسان بتنظيمها ورسم معالمها لتكون كل جماعة هي مؤسسة او منظمة او جمعية اجتماعية لها احكامها وقوانينها واسسها الثابتة وذات ابنية دائمية منظمة، ومن خلال تلك العلاقة الانسانية تتحدد طبيعة هذه المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع لتحدد طريقها الفعاليات الحيوية وتوجهها نحو سياسة معينة، ان هذه الجماعات الاجتماعية بحاجة الى ان تكون بحالة اتصال دائم، ولها اهداف ومصالح مشتركة متبادلة لتكون في حالة تفاعل دائم نتيجة الروابط التي تجمع بين كل جماعة اجتماعية من تلك الجماعات وباقي الجماعات الاخرى سواء كانت تلك الروابط مباشرة او غير مباشرة، شعورية او غير شعورية، تعاونية او عدائية، فالذي ساهم في تكوين تلك الجماعات الاجتماعية التي تشكل المجتمع العراقي ان كل منها مكون من مجموعة من الافراد تواجدوا على بقعة معينة من الارض تمكنوا من العيش سوية لمدة طويلة من الزمن، فتكونت بينهم قواعد واحكام تنظم علاقاتهم الاجتماعية ليتكون بينهم نظام اجتماعي مصغر يحدد علاقاتهم الاجتماعية وشعور جماعي بوحدة مجموعاتهم الاجتماعية(١١).

ومن منطلق الارتباط بين السوسيولوجية الوظيفية والسلوك والتي يعتمد فيها على المفهوم الوظيفي على فكرة التداخل والتعاون الموجود بين كل الاجزاء والعناصر المكونة للنظام الاجتماعي، فكل عنصر له دور يقوم به فهو يقوم بوظيفة او عدة وظائف مساعدة فيما بينهما في سبيل المحافظة على حيوية وادامة حياة النظام (١٢)، وفي سوسيولوجيا السلطة التنفيذية تكون الوظيفة بالأدوار التي يقوم بها الافراد والجماعات داخل تلك السلطات ولاسيما في مثل السلطة التنفيذية في العراق التي هي مركبة من افراد وجماعات مختلفة ومتنوعة.

ان وظيفة السلطة التنفيذية هي واحدة ولكنها تجمع بين طياتها وظائفاً وادواراً تلتقي جميعها لتعبر عن الوظيفة التنفيذية العامة، فهي اذن وظيفة مركبة متداخلة تعتمد على تعاون الافراد والجماعات الداخلة في تركيبها، ولا يمكن اداء تلك الوظيفة مع عدم الانسجام داخل تلك السلطة، فمثلاً ان مجلس الوزراء في العراق لما كان يمثل مؤسسة دستورية مهمة بات لزاماً إبعاد المؤثرات الاجتماعية السلبية التي تؤثر في التحضير والاعداد لرسم وصنع القرارات التي تجري داخله، والتمهيد لاجتماعاته بغية تمكينه من ممارسة مهامه على الوجه الامثل، وتحقيق الغايات المتوخاة من تأسيسه، والذي يتطلب بدوره ايضاح كيفية رسم وصنع القرارات وطبيعتها القانونية وارشفة وثائق القرارات والمبادئ والمعايير الاخلاقية التي يلتزم بها

رئيس واعضاء مجلس الوزراء عند ممارستهم العمل الحكومي، وكيفية الرقابة على اعمالهم، وامكانية الرقابة على الاعمال القانونية الصادرة عنه على وفق النظام الدستوري القام بعد العام ٢٠٠٥[١٣].

ويتضح من هذا المنطلق ان الاعتماد على تحليل سلوك الافراد والجماعات كمدخل للتحليل السوسيولوجي يرجع الى اهمية السلوك كتعبير واضح يمكن ملاحظته ورصده، لما له من اثر في تحديد طبيعة القيم التي يبثها القائمين على السلطة التنفيذية في العراق باتجاه المجتمع عن طريق القيم التي تحملها تلك الجماعات، وبالانتقال الى الناحية التطبيقية، فان السلطة التنفيذية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، ودراسة سلوكهم السياسي الناتج عن المؤثرات الاجتماعية والذي يتضمن تصرفات ونشاطات الافراد والجماعات القائمين عليها وردود افعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم وآليات تعاطيهم فيما بينهم تارة وبينهم وبين الجماعات الاخرى تارة اخرى، يتضح ان هناك حاجة لوجود سلوك جمعي يعكس سلوكاً لأفراد يربطهم الموقف الاجتماعي الواحد في اطار الانفعال المشترك، بحيث تمثل كل جماعة انموذجاً سلوكياً جماعياً اذ يستجيب الافراد فيه بطرق مختلفة للمؤثرات الجماعية للمجتمع ككل، وان كانت الجماعات المنظمة ترمي الى ضمان الوحدة والتناسق والانسجام في سلوكها الجماعي عن طريق وسائل اختيارية كالاتصال والتربية وغيرها من اشكال الضبط التي يتقبلها عقل افراد الجماعات الاخرى وارادتها[١٤].

وختام هذا المطلب نستنتج ان العامل السوسيولوجي للسلطة التنفيذية والذي يعكس تأثير العوامل الاجتماعية في فاعلية ادائها والتي هي الوحدة الاساسية فيها، انما يؤثر بشكل جوهري على طبيعة القيم السائدة في اطارها اولاً والقيم السائدة التي تبثها باتجاه المجتمع تارة اخرى، فتصبح بالتدريج قيماً ومفاهيم راسخة في إطار المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية وأثرها في ترسيخ القيم

يرى الكثير من الباحثين والعلماء في مجال الاجتماع والاجتماع السياسي، وعلم النفس وغيرها ان هناك مؤسسات اجتماعية وثقافية عديدة غير رسمية وايضا رسمية قد تسهم بصورة مباشرة او غير مباشرة في تعزيز القيم في العراق، وان من اهم هذه المؤسسات غير الرسمية هي الاسرة ووسائل الأعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

اولاً: الاسرة: لا يوجد تعريف موحد بين علماء الاجتماع لمصطلح الاسرة وذلك بسبب اختلاف نظرتهم الى الاسرة، فقد عرف (بيرجس ولوك) الاسرة على انها: "جماعة من الاشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم او التبني ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الاخر في حدود ادوار الزوج والزوجة ، الام والاب والاخ والاخت ويشكلون ثقافة مشتركة"، كما تعرف الاسرة بانها: "جماعة اجتماعية اساسية ودائمة ونظام اجتماعي رئيس وهي ليست اساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الاخلاق، والدعامة الاولى لضبط السلوك، والاطار الذي يتلقى فيه الانسان اول دروس الحياة الاجتماعية"[١٥].

تعتبر الاسرة من اهم الجماعات الاجتماعية الاولية والتي تتولى عملية غرس القيم الثقافية العامة للمجتمع ككل، وفي الوقت نفسه تغرس القيم التي يعتنقها افراد الاسرة ذاتها، وتقوم الاسرة بدور اساسي في

تنشئة الطفل ونموه واشباع حاجاته البيولوجية والقيمية بما يؤدي الى تشكيل شخصيته وتجديد ملامحها وطابعها في مستقبل حياته، وتعرف الاسرة بانها: (جماعة اجتماعية تتميز بمكان اقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية وتربوية) [١٦].

تُعد الاسرة من اهم مؤسسات التربية، فهي تساعد في تكوين السلوك النمطي وتحدد نوع الشخصية، وقد تلعب الاسرة دوراً فاعلاً في بناء هذا السلوك باعتبارها الوسيط الاساس بين شخصية الفرد والحضارة التي ينتمي اليها، كما ترتبط ارتباطاً قوياً من ناحية نظمه الاجتماعية، التي تساير انماط الثقافة السائدة في المجتمع وتتضمن قيم الاسرة كل اساليب الحياة وانماط التفكير والتعامل، فالفرد يولد وهو لا يملك اية معايير تحدد تعامله مع المواقف والاشياء والاشخاص، ثم بعد ذلك تتولى الاسرة رسم توجهاته في الحياة من خلال ما تمثله الثقافة فيها له، ويستجيب الطفل عادة فيأخذ من الاسرة توجهاته التي تتجسد في مجموعة من اشكال السلوك والاتجاهات المقبولة اجتماعياً، وتشمل عملية التربية الاسرية صوراً عديدة ومتنوعة، تتجسد الاساليب التربوية المتبعة في تربية الطفل وتنشئته الى الاجراءات التي يعتمدها الاباء في تربية ابنائهم ومن ابرز هذه الاتجاهات[١٧]:

١. **اتجاه التسلط:** وهو اسلوب تربوي يقوم على مبادئ الالزام والاكراه والافراط في استخدام السلطة الابوية في تربية الاطفال وتنشئتهم، ويرتكز هذا الاتجاه على مبدأ العلاقات العمودية بين الاباء والابناء، وتأخذ هذه العلاقات صورة العنف بأشكاله النفسية والفيزيائية والجسدية، ويمكن تحديد اهم المبادئ التي يقوم عليها السلوك التسلطي وهي:

أ. مبدأ العنف بأشكاله المختلفة الرمزية والنفسية والمادية.

ب. مبدا المجافاة الانفعالية والعاطفية بين الاباء والابناء ويتمثل ذلك بوجود حواجز نفسية وتربوية كبيرة بين افراد الاسرة الواحدة.

ج. لا يسمح للأبناء داخل الاسرة بأبداء آرائهم او توجيه انتقاداتهم وان حدث ذلك فإن هذه الأراء والانتقادات قد تكون مصدر سخرية وعقاب بالنسبة لهم.

ويستخدم الاباء في إطار الاسرة المتسلطة اساليب تتدرج من اقصى الشدة الى ادناها في تربية اطفالهم، ويمكن لنا ان نميز في هذا الصدد بين مجموعتين تضم احداهما اساليب القمع النفسي مثل، الازدراء والاحتقار والامتهان والسخرية والتهكم واحكام الدونية وتوجيه الالفاظ النابية، واساليب التخويف والحرمان المختلفة، وينطوي الاتجاه التسلطي في التربية على مجموعة من الاوامر والنواهي والتعليمات الصارمة التي تفرض على الاطفال والناشئة في داخل الاسرة حيث يترتب إنزال العقاب على كل من يتجاوز هذه الحدود والنواهي [١٨].

وعموماً يمكن القول ان نمو مدركات الفرد من خلال معايشته لأسرته يتوقف الى حد كبير على مدى الوعي الديمقراطي في الاسرة من ناحية ومدى وعيها بأهمية التثقيف الديمقراطي لأطفالها من ناحية اخرى فالأسرة تتولى عملية نقل التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى الابناء عن طريق الوالدين، حيث تعد الاسرة افرادها للحياة السياسية الديمقراطية من خلال تشكيلها لتوجهاتهم حول تقييم

الذات وبناء الشخصية، وتلك القيم هي التي لها علاقة بتطور وتنمية التوجهات والسلوكيات الديمقراطية، ونتيجة لذلك فان الاسرة تمثل المحيط الذي ينمو في اطاره مجموعة القيم والتوجهات وانماط التفكير.

وبما ان القيم هي نتاج اجتماعي قد يتعلمها الفرد ويتشربها تدريجياً ثم يضيفها الى الطاره المرجعي للسلوك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فأنها تلعب دوراً مهما في حياة الفرد والمجتمع، وبعد استقراء للواقع النظري لما يمكن ان تساهم به الاسرة في المجتمع العراقي من دور ايجابي في ترسيخ القيم الايجابية وعلى سبيل المثال [١٩]:

٢. بث روح الالفة والتسامح والمودة وتجنب المواقف المتطرفة وردود الافعال المتشنجة تجاه الاخر، وأزالة الخلافات بين الاطراف المتقاطعة، وتنمية شعور الوحدة الوطنية بين مكونات الاسرة الواحدة وبين باقي مكونات المجتمع العراقي الاخرى، ونبذ المغالاة في المواقف او تبنى مواقف تنجم عن ابراز المختلفات الطائفية او العرقية او القومية.

٣. تنمية مهارات الاتصال والتواصل بين افراد الاسرة وعدم التعود على التطرق اثناء الحديث بالألفاظ التي توحي بالتمييز العرقي او الطائفي او القومي، كما ضرورة ان تُراقب الاطفال للبرامج التلفزيونية وتقنينها ضد تلك البرامج التي تثير العنف والتمييز.

٤. اعتماد مبادئ الدين الاسلامي الحنيف في التعامل مع الاخرين لما فيه من وسائل الضبط الاجتماعي ناهيك عن المبادئ التي تدعوا الى الرحمة والمودة والالفة بين المسلمين.

ثانياً: المؤسسة الدينية: تختلف درجة اندماج وتفاعل الدين مع النظم الاجتماعية من مجتمع الى اخر، ويعتمد ذلك على ما كان الدين من قبيل الوحي او من وضع البشر، ويؤثر الدين في القيم والاخلاق والعادات والتقاليد والآداب العامة، مع تفاوت الشمول والعمق، فالدين من وجهة نظر علماء الاجتماع والانثربولوجيا ظاهرة اجتماعية لازمت الانسانية منذ ظهورها، اذ تقوم اغلب المجتمعات على اساس ديني والذي يساعد بدوره على ايجاد التجانس في العقيدة بين افراده ويرسي اساساً من المعايير الاخلاقية[٢٠]، وعلى هذا فان الدين في اغلب المجتمعات يُعد اساساً للعلاقات الاجتماعية والاخلاقية بين افراده، ان هذه العلاقة يتم تحديدها من خلال مجموعة من القيم ومنها القيم الدينية والتي تعرف بانها مجموعة من المثل العليا والغيات والمعتقدات والتشريعات والوسائل والضوابط والمعايير والسلوك الفرد والجماعة، مصدرها الله – تبارك وتعالى– وهذه القيم هي التي تحدد علاقة الانسان وتوجهه اجمالا وتفصيلاً مع الله تعالى ومع نفسه وبين البشر ومع الكون وتتضمن هذه القيم كذلك غايات ووسائل متعددة ومختلفة[٢١].

ويذهب ماكس فيبر (Max Weber) ف يعرف القيم الدينية على انها: "مجموعة من التصديقات السيكولوجية المتولدة عن الاعتقاد الديني والممارسة الدينية التي تعطي توجيها للسلوك العملي الذي يلتزم به الفرد"[٢٢]، كما تعرف القيم الدينية على انها: " التأكيد على مجموعة الصفات السلوكية والعقائدية والاخلاقية، التي توجه السلوك وهي التي تصنع نسيج الشخصية وتطبعها بطابعها، وتبني القيم الدينية على تصور محدد للكون والخالق وللإنسان والعقل والعلم والمعرفة"[٢٣]، وتقسم القيم الدينية على نوعان من القيم[٢٤] :

١. **القيم الايجابية**– وهي القيم التي كُلف الفرد بالتحلي والاخذ بها وبمقتضياتها مثل: الصدق والامانة والرحمة والكرم وحسن الجوار والحث على التسامح والتعاون.

٢. **القيم السلبية**– وهي القيم التي تحث على التخلي والابتعاد عن الاخرين، وتنطوي في الابتعاد عن ما نهى الله عنه من شرور وموبقات مثل القتل والسرقة، الا انها لا تحث على التسامح والتعاون والاختلاط بالأديان الاخرى.

ومن الواضح ان ظاهرة الدين لازمت الانسانية منذ نشأتها وان الدين ظاهرة عالمية فمن المؤكد ان عالمية الدين يرتكز على الوظائف الاجتماعية التي تحققها الديانة، فالدين له كثير من الوظائف المختلفة، فالاعتقاد الديني يخدم العديد من الحاجات الفردية والحاجات المجتمعية، ويمكن ان نحدد ثلاث فئات من الوظائف التي يقدمها الدين وهي [٢٥]:

١. وظائف خاصة بالأفراد وتتضمن وظائف المعنى ووظائف ذاتية.

٢. وظائف مجتمعية.

٣. وظائف الدين المتعلقة بالأخلاق الاجتماعية.

واما عن المؤسسة الدينية يُقصد بها: "مجموعة المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة الاخرى، وما يرتبط بها من مؤسسات او اشخاص يوظفون الدين لغرس الافكار العامة للأفراد في المجتمع"، وهي قد تتخذ لنفسها شكل منظمات سياسية مباشرة كالأحزاب، او شكل جمعيات خيرية او جمعيات للوعظ والارشاد او مجرد دور عبادة، وبما ان الدين يؤدي وظائف متعددة سواء للفرد او للمجتمع فيمكن حصر هذه الوظائف في اتجاهين: الاول ينظر الى الدين على انه عامل تكامل وحافظ للواقع الاجتماعي، والثاني ينظر اليه كعامل تجديد وتغير اجتماعي، ومن الطبيعي ان يكون دور ووظيفة المؤسسات الدينية هي تحقيق تلك الوظائف.

وعليه فأن المؤسسات الدينية التي تقوم بدور جوهري في تعزيز وترسيخ القيم من خلال عملية التربية والتنشئة التي تقوم بها، ويرجع ذلك الى ما تتسم به من خصائص فريدة اهمها احاطتها بهالة من القداسة، وفعالية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد والاجماع على تدعيمها، ويكون تأثير المؤسسات الدينية في تعزيز القيم من خلال[٢٦]:

١. تعليم الفرد بإطار سلوكي مرتضى ومبارك.

٢. تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تضبط سلوكه،

٣. تنمية ضمير الانا عند الفرد والجماعة.

٤. الدعوة الى ترجمة التعاليم الدينية الى سلوك عملي.

٥. توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين فئات والطبقات الاجتماعية وبالتالي تقليص حدة القلق والتوتر لدى هذه الطبقات.

وبذلك فان المؤسسات الدينية تعمل على توجيه الافراد وتعديل سلوكهم وتساعد الفرد على التحلي بالقيم التي تمس الاعتدال والتسامح وعدم التعصب، وتغرس فيه تحمل المسؤولية وتقربه من القيم الخلقية، وذلك من خلال تلقين الفرد للقيم الاجتماعية والسياسية والخلفية التي يجب ان يسير على نهجها سلوكه، والتي تتحكم في تحديد علاقته بغيره من الافراد وعلاقته بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي تحيط به[٢٧]، وفي هذا الاطار يعبر منظري النظرية الوظيفية من امثال (دوركايم، وماكس فيبر) وغيرهم ان الدين احد وسائل الضبط الاجتماعي، وانه كنظام اجتماعي مسئول عن تدعيم العواطف الاساسية اللازمة لتحقيق تماسك المجتمع، ولتحقيق هذا التماسك سواء على المستوى الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي تتولى المؤسسة الدينية عملية تحديد التوجيه الديني للأفراد، والتوجيه الديني للأفراد قد يكون جوهري او ظاهري[٢٨]، وعليه اذا كانت هذه الازدواجية موجودة في توجهات الافراد الدينية، وبالتالي فإنها توجد في رؤيتهم للنظام السياسي، وتنعكس على مدى استجابتهم للمشاركة في الحياة السياسية لذلك يمكن القول ان دور المؤسسة الدينية اما يكون داعماً للنظام السياسي القائم، او معارضاً له[٢٩]، ومن هذا يتبين اتجاه وهدف عملية التنشئة التي تمارسها المؤسسة الدينية بتباين موقعها من السلطة، فالمؤسسة الدينية الرسمية تدعو الى ترسيخ القيم والاتجاهات التي يتبناها النظام السياسي، بينما تسعى المؤسسات الدينية غير الرسمية الى خلق قيم جديدة تناقض القيم الرسمية مما يشكل خطورة على استقرار النظام السياسي.

اما بالنسبة لأهمية المؤسسات الدينية في ترسيخ القيم الدينية (الايجابية) في المجتمع فيتضح في الشكل التالي[٣٠] :

١. **دورها في التغيير والتنمية:** تقع على عاتق العديد من المؤسسات الدينية مهمة كبيرة الا وهي الاسهام في حل المشكلات الاجتماعية، وذلك عن طريق تقديم مداخل دينية لحل مشكلات المجتمع وتنميته، ويسعى هؤلاء العلماء الى وضع تصور ديني منبعث من واقع ثقافتهم ودينهم في مجتمعاتهم كما انهم يؤكدون على الترابط والتكامل بين القيم الدينية والتنمية من جهة اخرى [٣١].

٢. **دور المؤسسات الدينية في عملية الضبط الاجتماعي:** حيث تعد القيم الدينية من اهم مصادر الضبط الاجتماعي [*] في اغلب الثقافات في العالم، وتتمثل في الاعراف والقانون والقيم والثقافة وآداب السلوك والراي العام والاسرة والتربية وغيرها من المؤسسات.

٣. **تقود المؤسسة الدينية الى التماسك الاجتماعي بين افراد المجتمع:** وتتمثل في القيم الدينية التي تروج لها المؤسسة، مثل التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والمساواة والمحبة وغيرها، من خلال اداء الشعائر والمناسك المرتبطة بالدين، والتي تؤدي الى توثيق الروابط بين افراد المجتمع لذلك اصبحت القيم الدينية تسهم اسهاماً ضرورياً في تكامل المجتمع[٣٢] .

وفيما يتعلق بعلاقة الدين والهوية الدينية بصياغة الهوية المجتمعية، ففي حالات تشكل قيمة معينة كقيمة التسامح، فاننا بصدد تشكيل لهوية او الايمان بهوية منفتحة ويصبح الفرد امام الاهتمام في صياغة هوية ديناميكية قابلة للتحول والاضافة والتي تهتم كثير بفكرة ارث الثقافة القديم ممزوج في الثقافة

الاسلامية التنويرية العالمية والتي تبنت حركة التنوير، ولتجاوز ما حدث فيتم تجاوز الانشقاق الثقافي والاجتماعي الذي يحدث في البلدان العربية والاسلامية، وهذا يتحقق عبر صهر المناسبات الدينية في قالب وطني وتحول رموزها الى رموز وطنية من مختلف الطوائف مما يسهم في خلق تعدد ثقافي ومن هنا نرى انه من الواجب التحرك على وفق مفهوم التعدد الثقافي بعيداً عن الانشقاقات العرقية والطائفية التي هي وليدة رهان تاريخي اصبح من الماضي، وعليه لابد من صهر تلك التواريخ في صياغة تاريخ بعيد عن التنميط الايديولوجي لكن من دون اغفال الخصائص والتعدد[٣٣].

اضافة الى ان من الممكن استغلال القيم الدينية بشكلها السلبي، وبطريقة دوغمائية الخاصة بالواقع، وهذه نجدها في المنظومات الدينية وما تقوم عليه من خلاف تاريخي مذهبي او فقهي يتم احياؤها اليوم لتكون الارضية التي تقوم عليها الاحزاب الدينية باعتمادها تأكيداً لشرعية الذات لا شرعية الخصم حتى يتحول الخلاف الاني السياسي وكأنه خلاف تاريخي عميق، اي من اجل مصلحة آنية سياسية يتم شرخ المجتمع بشكل عميق باعتماد الدين او القومية ويتم تعميق الامر عبر استعادة مواقف وشخصيات تاريخية من اجل التوظيف السياسي الذي يوغل بالقتل والدماء[٣٤].

ولذلك نرى ان للجانب الديني والقيم التي يحملها دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية والاسلامية، سواء كان ذلك في بعده الروحي وتحديد العلاقة بين الانسان وربه، ام في بعده المادي وتحديد العلاقة بين الفراد والمجتمع الذي ينتمي اليه الا انه غالباً ما يفسر الفرد في المجتمعات العربية والاسلامية ومنها (المجتمع العراقي) الدين حسب الاوضاع التي يعيشها وحاجاته الخاصة فيهمل جوانب ويشدد على اخرى، ويعيد تفسير المبادئ والقيم الدينية ويعطيها المعاني التي تناسب اهوائه ورغباته الخاصة.

كذلك يجب ملاحظة ان المجتمع العراقي وبالرغم من ان الدين لا يشكل فيه عاملاً رئيساً في وحدة الجماعات وتماسكها الا حين يتم استدعاءه سياسياً في ظل متغيرات تستوجب حشده في آليات العمل السياسي، وتستظل في تسخيره دون ان تكون له كلمة الفصل نهاية المطاف وبالرغم من ان هناك وصف (العلمانية) يوصف به احياناً كتوجه مجتمع في سلوكه العام وعلاقته بالدين، الا انه وصف يحمل قدراً من انطباعات ذاتية اكثر مما هي موضوعية، لاسيما ان الدين في العراق يُعد قوة فصل اكثر منه قوة دمج تسعى الى تماسك واندماج الشعب، الا ان للعامل الديني حضوراً فاعلاً وموقف مؤثر في توجيه الاحداث ومواكبتها ومراقبة حركتها[٣٥].

وعليه يمكن القول ان للمؤسسات الدينية والتي تعمل على ترسيخ القيم الدينية بجانبها الايجابي، فإنها تعد عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي والمجتمعي، اذا ما طبقت بصورة صحيحة وسليمة كونها تساعد على تعزيز قيم التسامح والتعايش وقبول الاخر، وتسهم في تضامن المجتمع واستقراره وتقدمه، وفي العراق ينبغي التفريق بين القيم الدينية والقيم الطائفية، لان الاولى معززة للاستقرار السياسي والثانية هي معرقلة للاستقرار.

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني: بداية لابد لنا من التعريج على مفهوم المجتمع المدني حسب ما عرفه وتم البحث والتنظير فيه من قبل العديد من الكتاب والباحثين الغربيين، فقد كانت لأفكار (هيغل) الاثر البالغ في التعريف بهذا المفهوم، اذ يرى هيغل ان البحث في الحرية يجب ان يتم في الجماعة وليست ضدها والعام يجب ان يتطور من داخل الخاص لا ان يفرض عليه من الخارج ولكي يتسنى ذلك لا يكفي ان يطور الخاص فكرة العام كتجريد، انما يجب ان يتدرج الاجتماعي من الخاص الى العام في المؤسسات الاجتماعية نفسها، هذه الحاجة الى تطوير العموم من الخاص او الكلي من الجزئي هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد الى الدولة، بل تجعله انتقالاً وسطاً من العائلة الى الدولة، وهذا التوسط بين العائلة والدولة هو الذي اوجد مؤسسات المجتمع المدني[٣٦].

وتبدأ خطوات هيغل في وحدة العام والخاص، ثم تنفصل الى خاص وعام في المجتمع المدني، اذ يتفرد الفرد في جزئيته ويكون عليه ان يتعاقد مع الافراد الاخرين لكي يوجد العام، ثم تأتي مرحلة الدولة اذ يلتقي العام والخاص والنظرية النهائية هي نظرية الدولة، وخلافاً لفكرة الحداثة لا ينشئ التعاقد دولة عند هيغل وانما مجتمعاً مدنياً، وبذلك تتميز فكرة المجتمع المدني فعلاً لأول مرة عن الدولة، فالمجتمع المدني هو نتاج رؤية الافراد اقراراً، انه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين، لا كأعضاء مباشرين في العائلة او منعكسين في الدولة[٣٧].

ونستطيع القول ان المجتمع المدني، ترتيب جديد للمجموعات الاجتماعية لا تأخذ بالحسبان رغبة اي من التنظيمات والعقائد الاجتماعية والشخصية والموروثة في فرض نفسها على الجميع، وتقوم رغبة او اية محاولة اجتماعية، السيطرة على باقي المجموعات باسم الصحة المطلقة او الوحيدة لعقيدتها، بل جعل العقل والعلم والمصلحة المشتركة، اي الاعتراف المتبادل بالمصالح وحرية الاعتقاد ووجوب الاحتكام الى المؤسسات التمثيلية البشرية غير المقيدة باية صفة إطلاقيه دينية كانت ام دنيوية[٣٨] .

كذلك على الرغم من تفريق (غرامشي) بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، الا انه يشير الى التداخل والعلاقة التفاعلية بينهما، ففي الوقت الذي يحضن المجتمع التنظيمات السياسية، تقوم الدولة باحتكار السلطة السياسية، ونتيجة لعلاقة الصراع هذه وعلى هامشها تتطور بنى وهيئات وفئات اجتماعية تحقق استقلالها النسبي وتحصل على مشروعيتها ومن ثم تؤسس سلطتها شبه المستقلة (سلطة المعرفة) التي تربطها بالسلطة الحاكمة والتي تكون على شكل علاقة تداخل واختلاف ولا تتحقق الهيمنة الثقافية والايديولوجية لفئة او طبقة الا اذا استطاع مثقفوها الاعضاء الارتقاء بوعي الطبقات والفئات الاجتماعية وابلاغها درجة افضل من التجانس من خلال الاصلاح الثقافي باعتماد فلسفة تستند الى العلم في اظهار الحزب وعبر اعضائه المثقفين[٣٩].

بالعودة الى صلة المجتمع المدني بالقيم وبالديمقراطية، حيث ان الديمقراطية منهج وقواعد للحكم تنظم حلاً لإشكالية السلطة من خلال الادارة السلمية للصراع او التداول السلمي لها بين الجماعات المتنافسة او المصالح المتضاربة، وهذا يعد الاساس المعياري نفسه للمجتمع المدني لان مؤسسات

المجتمع المدني من اهم قنوات المشاركة الشعبية، والتأثير في القرار السياسي، فمؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها[٤٠].

غير ان لا قيمة لوجود المؤسسات كعدد وهيكل الا بتوافر ثقافة مدنية لمؤسسات المجتمع المدني، فهي بالضرورة ثقافة مدنية، قوامها المساواة والانصاف وتقبل الرأي الاخر، والاستعداد للمشاركة، وهذا النمط من الثقافة لا يلتقي مع الثقافة التقليدية، حيث انها غير مدنية وبالتالي غير ديمقراطية.

وهناك أربع آليات يمكن فيها للمجتمع المدني ان يعزز من القيم الديمقراطية والايجابية على النحو الاتي [٤١]:

١. خلخلة ميزان القوى لصالح الدولة بحيث يزداد نفوذ المجتمع في توازن القوة الحاصل.

٢. قدرة المجتمع المدني على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي، بشكل يجعل السلطة خاضعة للرقابة.

٣. ان المجتمع المدني له دور بارز كوسيط بين الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة وهو ما يعزز حالة من التواصل بين المجتمع والدولة.

٤. ان طبيعة المجتمع المدني ومنظماته تتطلب تعزيز فكرة الانتخاب الحر، وهو ما يتطلب الضغط باتجاه تجذير القيم الديمقراطية على مستوى السلطة والمجتمع ككل.

وبعد انهيار النظام السياسي السابق في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، شهد العراق تشكيل عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في سياق الحديث عن عراق ديمقراطي جديد، كما تم اقرار وكفالة حرية تشكيلها وعملها في الانظمة والقوانين التي رافقت تشكل الحكومات المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣، الا ان السؤال المهم الذي يتبادر الى الاذهان، هل لدينا مجتمع مدني في العراق؟

والاجابة على هذا السؤال يتطلب معرفة وبيان صلة المجتمع العراقي بالدولة، لكي نستطيع صياغة اجابة موضوعية لواقع المجتمع العراقي سابقاً وحاضراً.

لقد مر التاريخ السياسي للعراق بحقب وفترات زمنية لاحتلالات اجنبية سابقة ولاحقة وبمراحل مختلفة، منذ تاريخ تأسيس الدولة العراقية ولحد الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣، لم يعرف فيها المجتمع العراقي دولة المجتمع المدني الا ضمن اطار حقب زمنية قليلة وعلى استحياء، على الرغم من المحاولات المحسوسة من هنا وهناك لإبعاد سيطرة العسكر والفرد الواحد، فعلى الرغم من محاولات الملك فيصل الاول ملك العراق في تأسيس دولة حديثة، لكنه اخفق في بناء مجتمع عراقي مدني، لاسيما انه استطاع من تشخيص طبيعة المجتمع العراقي في حينها وحاول جاهداً ايجاد سياسات جديدة تعالج حالات التخلف والجهل التي امتاز بها المجتمع في حينها، ناهيك عن السياسات القمعية من قتل وتشريد وابعاد ونفي والتي مارستها الحقب الجمهورية ضد المجتمع تحت بند المعارضة متسترين وراء شعارات الوحدة الوطنية وشعارات العروبة والقومية وغيرها من الشعارات[٤٢].

لذلك ووفق هذه المعطيات وبحكم ثنائية المعايير التي انتهجتها الحكومات السابقة تجاه المجتمع، انتجت تناقضات وازدواجية في المعايير وتضادات عديدة في داخل المجتمع، ولذلك نجد ان

لظهور الهويات الفرعية بعد العام ٢٠٠٣، تأسست على غرارها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومن ضمنها مؤسسات المجتمع المدني التي سُيست، لتكون مؤسسات شكلية بعيدة عن الغايات الحقيقية التي انشأت من اجلها، وعلى وفق هذا الوصف لا يمكن الحديث عن هوية وطنية جامعة تحكمها اطر المواطنة الحقة، ليتم في ضوئها الحديث عن مجتمع مدني ذي هوية عراقية وطنية، وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يحيط بالمؤسسات المجتمع المدني داخل العراق ويهدد مستقبلها، كما يؤثر بشكل كبير على الوعي بالمواطنة، وايجاد القيم الاجتماعية الايجابية التي تدعم الوحدة والسلام والامن المجتمعي(٤٣).

الخاتمة

تساهم هذه الدراسة في اعطاء تكامل نظري جديد بين المناهيج الكلية والجزئية للبناء الاجتماعي للمؤسسات وعلاقتها بالقيم، وهو تكامل يؤكد على التضمين الاجتماعي والثقافي لخبرتها الظاهراتية، وتستكشف الكيفية التي يتم من خلالها انشاء المؤسسات عبر مستويات التحليل من خلال تجربة الافراد الظاهراتية للأدوار والتفاعلات الى مرحلة تجسيدها في النظام الاجتماعي للأدوار والتفاعلات المنظمة، وكيف يتم دمج المنظمات او المؤسسات داخل المجتمع والحقول التنظيمية، ولذلك يُعد مستويات التحليل هي مصدر رئيسي للالتباس والارتباك الحاصل فيما يتعلق بالدقة العلمية لتحليل المؤسسات لاسيما مصطلح المؤسسة بحد ذاته واثر ذلك المصطلح على القيم.

تستنتج هذه الدراسة للآثار المتبادلة والمهمة لفهم ومعالجة دور القوى الثقافية في السياسة والعكس. وتؤكد النتائج على الحاجة إلى عمليات وسياسات ديمقراطية تستجيب لوجهات نظر ثقافية متنوعة بحيث يمكن متابعة وتحقيق المصالح المشتركة بشكل منصف وعادل، وخصوصاً في المجتمعات التعددية. ويسلط البحث الضوء على أهمية الحوار بين الثقافات المختلفة، والتعليم المدني، ومحو الأمية الإعلامية، والعمل على التخفيف من التحيزات والانغلاق الفكري ومنع تسليح الاختلافات الثقافية. ومن خلال توضيح كيفية تشكيل التحيزات الثقافية للسلوكيات والتفسيرات السياسية، تشير الدراسة إلى الإصلاحات التي يمكن أن تعزز الديمقراطية الصحية والصحيحة، مثل الإشراف على الحملات والبرامج الانتخابية، واللامركزية في السلطة، وتسهيل الخطاب العام، والتدريب على الكفاءة الثقافية. ويوضح التحليل أن فهم المقدمات الثقافية المعقدة للصراعات الحزبية وأنماط التصويت أمر ضروري لسن سياسات مفيدة على نطاق واسع. وبشكل عام، يوضح هذا البحث أن صنع السياسات العادلة والأخلاقية يتطلب قيادة متناغمة مع الأسس الثقافية للاختلافات الإيديولوجية.

الهوامش:

(١) يحيى غازي عبد المحمدي، النظام البرلماني العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥–دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط–قسم القانون العام، كلية الحقوق، الاردن، ٢٠١٧، ص١٥–١٦.

(٢) يحيى غازي عبد المحمدي، المصدر السابق نفسه، ص١٨.

(٣) شفيق الغبرا، السلطة واشكالاتها–التسلط يهزم القيم الانسانية، مجلة الوطن، الصفحة الرئيسية، ٢٠١٨/٨/٢١. ص١.

(٤) دون اي. بيرلي، بناء مجتمع من المواطنين "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٣٦.

(٥) فلاح جاسب عودة، سوسيولوجيا السلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٣–دراسة في الاصول الاجتماعية والطبقية والفكرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٤٧–٤٨.

(٦) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع السياسي " اسسه وابعاده"، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٧) فلاح جاسب عودة، مصدر سبق ذكره، ص٤٨–٤٩.

(*) يُراد بالسوسيولوجيا (الحقيقة والمنهاج الذي يجب ان يتبعه علم دراسة المجتمع ليكون مطابقاً للعلوم الطبيعية من ناحية الطرق المنهجية وحقائقه النظامية المترابطة وتحرره من العواطف والنزعات النفسية والاحكام القيمية)، كما تعرف السوسيولوجيا ايضاً على انها (اجتماعية السياسة وهي العامل الذي يعالج الاسباب اللاسياسية والتي تتحكم في سلوك الافراد في الحياة السياسية) والتعريف الاخير يبين اتصال المؤثرات الاجتماعية بالعمليات السياسية بخلاف التعريف الاول الذي كانت معالجته اجتماعية صرفة، ويبين التعريف الاخير حالة الاندماج بين الاجتماع والسياسة وارتباط طرق البحث السوسيولوجية بالدراسات السياسية، يراجع مصدر، دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٢٢٨. ويراجع المصدر الثاني، صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٩٦.

(٨) احمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، شركة بهجة المعرفة، بغداد – بيروت، بلا تاريخ، ص٣٣.

(٩) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٩.

(١٠) يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ، ص٣٧.

(١١) فلاح جاسب عودة، سوسيولوجيا السلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٣–دراسة في الاصول الاجتماعية والطبقية والفكرية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(١٢) احمد زايد، سايكولوجية العلاقات بين الجماعات " قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات"، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، ٢٠٠٦، ص٣٥.

(١٣) حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٦.

(١٤) مولود زايد الطيب، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(١٥) مثيب بن محمد بن عبد الله البقمي، إسهام الاسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب (تصور مقترح)، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في قسم التربية الاسلامية، كلية التربية–جامعة ام القرى، ٢٠٠٩، ص٧٧.

(١٦) فراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٨–١٤٩.

(١٧) فراس كوركيس عزيز، المصدر السابق نفسه، ص٣٣٠.

(١٨) المصدر السابق نفسه، ص٣٣٠-٣٣١.

(١٩) فاطمة اسماعيل محمود، دور الاسرة العراقية في تنمية بعض القيم الايجابية لدى الابناء في ظل الظروف الراهنة (من وجهة المعلمين والمعلمات)، مجلة كلية الآداب، جامعة ديالى، العدد (١٠٠)، ص٥٦٩.

(٢٠) نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص١٤٠.

(٢١) زكي ماجد الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم-دار المسيرة، الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٥٥.

(٢٢) نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص١٤٠.

(٢٣) زكي ماجد الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم، دار المسيرة، الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٥٥.

(٢٤) محمد عماد الدين اسماعيل واخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٤٥.

(٢٥) فراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص٣٢

(٢٦) فراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص٣٣

(٢٧) الطاهر علي موهوب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨

(٢٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٣٩

(٢٩) ابراهيم الابرش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦

(٣٠) عاطف عطية، المجتمع الديني والتقاليد، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، ط١، ١٩٩٢، ص٦٢.

(٣١) فراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص٣٥

(*) **الضبط الاجتماعي:** "هي القوة التي يمارسها المجتمع على افراده والطرق التي يسلكها للهيمنة والاشراف على سلوكهم واساليب تفكيرهم وطرق اعمالهم بقصد الحفاظ على هيكل البنيان الاجتماعي وعلى الاوضاع والنظم الاجتماعية والنأي بها عن الانحراف"، وهذا ما يذهب اليه عالم الاجتماع (هربرت سبنسر) في كتابه (مبادئ علم الاجتماع) حيث اكد بان النظم الطقوسية والدينية والسياسية تعد من اهم وسائل الضبط الاجتماعي لأنها في نظره منظمة للسلوك الانساني عن طريق المنع من ناحية والتوجيه والارشاد من ناحية اخرى، وكذلك ذهب (ابن خلدون) الى ان الدين يعد من وسائل الضبط الاجتماعي كونه الشرع المنزل من الله سبحانه وتعالى. للمزيد ينظر: محمد احمد بيومي، علم اجتماع الدين، مصدر سبق ذكره، ص٩٠، وكذلك مهدي محمد القصاص، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٣٢) سابيو اكوافيفا، علم الاجتماع الديني: الاشكالات والسياقات، ترجمة عزالدين عناية، هيئة ابو ظبي للثقافة، ابو ظبي، ٢٠١١، ص٦٢.

(٣٣) عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة بيت الحكمة العراقي، العدد(٢٢)، ٢٠١٠، ص٦٠-٦١.

(٣٤) عامر عبد زيد، المصدر السابق نفسه، ص٦٢.

(٣٥) متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي وآثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، بغداد، مطبعة الارشاد الحديثة، العدد (٢)، ٢٠٠٦، ص١٣٦-١٣٧.

(٣٦) عزمي بشارة، المجتمع المدني/ مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٣٧) عبد العظيم جبر، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع الاشكالية الحلول، المجلة السياسية والدولية، ص٥٠٧.

(٣٨) بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة الغدير، ط١، بغداد، ٢٠٠٤، ص٧.

(٣٩) كامران صالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤-١٤٦.

(٤٠) هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٤١) طيب تيزيني، من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني قضايا في الفكر العربي المعاصر، دار جفرا، ط٢، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٠٠.

(٤٢) عبد العظيم جبر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٩

(٤٣) سيار جميل، مانفسيتو العراق، الحوار المتمدن، العدد (٥٢١)، ٢٠١١/١٠/٢٢، ص٧.

المصادر

١) احمد زايد، سايكولوجية العلاقات بين الجماعات " قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات"، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، ٢٠٠٦.

٢) احمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، شركة بهجة المعرفة، بغداد – بيروت، بلا تاريخ طبع.

٣) بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة الغدير، ط١، بغداد، ٢٠٠٤.

٤) حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥) دون اي. بيرلي، بناء مجتمع من المواطنين "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٣.

٦) دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١.

٧) زكي ماجد الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم، دار المسيرة، الاردن، ط١، ٢٠٠٧.

٨) سابيو اكوافيفا، علم الاجتماع الديني: الاشكالات والسياقات، ترجمة عزالدين عناية، هيئة ابو ظبي للثقافة، ابو ظبي، ٢٠١١.

٩) سيار جميل، مانفسيتو العراق، الحوار المتمدن، العدد (٥٢١)، ٢٠١١/١٠/٢٢، ص٧.

١٠) شفيق الغبرا، السلطة واشكالاتها–التسلط يهزم القيم الانسانية، مجلة الوطن، الصفحة الرئيسية، ٢٠١٨/٨/٢١.

١١) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

١٢) طيب تيزيني، من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني قضايا في الفكر العربي المعاصر، دار جفرا، ط٢، دمشق، ٢٠٠٢.

١٣) عاطف عطية، المجتمع الديني والتقاليد، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، ط١، ١٩٩٢.

١٤) عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة بيت الحكمة العراقي، العدد(٢٢)، ٢٠١٠.
١٥) عبد العظيم جبر، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع الاشكالية الحلول، المجلة السياسية والدولية.
١٦) فاطمة اسماعيل محمود، دور الاسرة العراقية في تنمية بعض القيم الايجابية لدى الابناء في ظل الظروف الراهنة (من وجهة المعلمين والمعلمات)، مجلة كلية الآداب، جامعة ديالى، العدد (١٠٠).
١٧) فلاح جاسب عودة، سوسيولوجيا السلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٣- دراسة في الاصول الاجتماعية والطبقية والفكرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١٧.
١٨) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
١٩) متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي وآثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، بغداد، مطبعة الارشاد الحديثة، العدد (٢)، ٢٠٠٦.
٢٠) مثيب بن محمد بن عبد الله البقمي، إسهام الاسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب (تصور مقترح)، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في قسم التربية الاسلامية، كلية التربية- جامعة ام القرى، ٢٠٠٩.
٢١) محمد عماد الدين اسماعيل واخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢٢) نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩.
٢٣) نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩.
٢٤) يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ طبع.
٢٥) يحيى غازي عبد المحمدي، النظام البرلماني العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط- قسم القانون العام، كلية الحقوق ، الاردن، ٢٠١٧.